(الأمن القومى المصرى في سيناء الحبيبة وأهم العوامل المؤثرة عليه)

د/عبير فاروق عبدالعزيز متولى
دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية كلية الدراسات الأسيوية – جامعة الزقازيق

الملخص :
إن تأثير التنظيمات الإرهابية فى سيناء على الأمن القومى المصرى وما تواجه من تهديدات إستراتيجية وسياسة والصعوبات فى مواجهة الجماعات المسلحة فى سيناء لإتباعهم نمط حروب العصابات والتى تنهك الجيوش، وتزايدت قوة وخطورة تلك الجماعات الإرهابية نتيجة لهروب عدد من المسجونين الخطرين من السجون وتوجههم لسيناء، وتوافد بعض المتشددين والمتطرفين من الخارج على مصر فى ظل تشجيع غربى لهذا الأمر للتخلص من تهديداتهم للأمن الغربى، إن حرب المعلومات فى سيناء هى مدخل أساسى للقضاء على الجماعات المسلحة وستساهم فى تخفيف الخسائر الناجمة عن حروب العصابات، فالمعلومة هى المصدر الأساسى لردع المتطرفين إلى سيناء وتهريب السلاح وتخزينها فى سيناء، إن الأبعاد الاجتماعية والقبلية ومدى ارتباطها المؤثر على النشاط الجهادى فى سيناء ومشكلات التهريب والنفاق والطابع القبلى، تلك العوامل أدت إلى وجود تدخلات أجنبية ووجود دور خفى لبعض العناصر الأجنبية وتأثيرها على بعض العناصر الموجودة من خلال الامتداد الطبيعى للعصبيات والقبليات من ناحية وكذلك دور أجهزة المخابرات الأجنبية من ناحية أخرى فى صنع حالة من عدم الثقة بين المواطنين المصريين البدو من ناحية والدولة من ناحية أخرى، وتشكيل صور فى معتقداتهم بان العمليات العسكرية والموجهة الأمنية ضد المتطرفين والإرهابيين لتطهير أرض سيناء منهم، بل هى موجهة إلى تلك القبائل.

الكلمات المفتاحية : الأمن، القومى ، الإرهاب، جماعات .

Abstract :

The impact of terrorist organizations in Sinai on Egyptian national security, the strategic and political threats it faces, and the difficulties in confronting armed groups in Sinai because they follow the pattern of guerrilla wars, which exhaust armies. The strength and danger of these terrorist groups increased as a result of the escape of a number of dangerous prisoners from prisons and their heading to Sinai, and the influx of some Extremists and extremists from abroad are attacking Egypt in light of Western encouragement to do so in order to get rid of their threats to Western security. Information warfare in Sinai is an essential gateway to eliminating armed groups and will contribute to mitigating the losses resulting from wars Gangs. Information is the primary source of deterring extremists into Sinai and smuggling weapons and storing them in Sinai. The social and tribal dimensions and the extent of their connection affecting jihadist activity in Sinai and the problems of smuggling, hypocrisy and the tribal character. These factors led to the presence of foreign interventions and the presence of a hidden role for some foreign elements and their influence on others. The elements present through the natural extension of sectarianism and tribalism on the one hand, as well as the role of foreign intelligence services on the other hand, in creating a state of mistrust between Egyptian Bedouin citizens on the one hand and the state on the other hand, and forming images in their beliefs

that military and security-oriented operations against extremists and terrorists are to cleanse the land of Sinai. Of them, but it is directed to those tribes.

Keywords: Security, Nationalism, Terrorism, Groups.

مشكلة الدراسة :

إن موجة الإرهاب التى اجتاحت مصر فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير على يد التنظيمات الجهادية والتفكيرية فى سيناء، لبست بمعزل عن موجة الإرهاب التى اجتاحت المنطقة فى أعقاب الربيع العربيى، حيث أن هذه الثورات مثلت بداية جديدة من الإرهاب ربما تكون أشد ضراوة من الموجات السابقة، وأن تأثير التنظيمات الإرهابية فى سيناء على الأمن القومى المصرى وما تواجه من تهديدات إستراتيجية وسياسية والصعوبات فى مواجهة الجماعات المسلمة فى سيناء.

أهداف الدراسة :

١- دراسة العوامل الداخلية المؤثرة على الأمن القومى فى سيناء.
٢- دراسة الأنفاق الحدودية وعلاقتها بالجماعات الإرهابية.
٣- دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولى.

أهمية الدراسة :

نظراً لكون الدراسة ذات حساسية كبيرة لكونها متعلق بفصل مفهوم التطرف والإرهاب عن الدين، ومحاولة الوصول إلى أن مفهوم التطرف والإرهاب هو فكر وفهم مغلوط وليس له أى ارتباط لا من قريب أو بعيد بالدين، حيث أن الأديان السماوية تدعو إلى التسامح والمحبة التسامح والمحبة والسلام والإخاء، وتنبذ العنف والتطرف والإرهاب، ولما تمثله الدراسة من أهمية كبيرة لدى الأوساط العلمية والدينية والسياسية فى هذا الشأن فتحاول الدراسة الوصول إلى الأسباب التى تعيق تعريف الإرهاب وكذا مدى المفهوم المغلوط فى ربط الدين بالإرهاب من أجل

الوصول إلى فكر صحيح بعيداً عن الصور الضبابية التى تشاع عن ارتباط الأديان السماوية بالعنف والتطرف، وتكتسب هذه الدراسة أهمية علمية وعملية كون الدراسات التى حاولت أن تحلل الأوضاع السياسية والدينية وعلاقتها بالفكر المتطرف والإرهاب تعد قليلة نسبياً.

تساؤلات الدراسة :

إن التساؤل الرئيسى الذى تطرقه هذه الدراسة وتحاول الإجابة عليه هو ما هى العوامل المؤثرة على الأمن القومى المصرى فى سيناء؟ وما هى الرؤية المستقبلية للقضاء على الفكر المتطرف والعنف والإرهاب.

وهل هناك عوامل خارجية تؤثر على وضع تعريف موحد للتطرف والإرهاب.

فرضية الدراسية :

على الرغم من أن المعالجة الأمنية لمشكلات التطرف والإرهاب وحدها غير كافية لتحقيق الأمن والاستقرار عامة وفى شبه جزيرة سيناء خاصة، لكن يحتاج الأمر إلى تضافر مجموعة من المؤسسات الدينية والتعليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كى يتحقق الأمن والاستقرار والسلام.

حدود الدراسة :

على الرغم من أن المعالجة الأمنية لمشكلات التطرف والإرهاب وحدها غير كافية لتحقيق الأمن والاستقرار عامة وفى شبه جزيرة سيناء خاصة، لكن يجتاح الأمر إلى تضافر مجموعة من المؤسسات الدينية التعليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كى يتحقق الأمن والاستقرار والسلام.

حدود الدراسة :

تقوم هذه الدراسة بالبحث فى العوائد التى تحقق الأمن الفكرى والإنسانى للقضاء على ظاهرتى التطرف والإرهاب فى شبه جزيرة سيناء. والوصول إلى أفضل الطرق التى تحقق الأمن والاستقرار.

الدراسات السابقة:

١ـ دراسة جمال حمدان عن أهمية سيناء الإستراتيجية والجغرافيا .

تتمثل تلك الدراسة الكامنة فى مثلث جزيرة سيناء ومدى التلاحم بين القارتين الإفريقية والآسيوية وأخذت الدراسة فى الاعتبار بأنه سيناء تحتل النقطة الحرجة بين ضلعى الشام ومصر والذين يكونان وحدة إستراتيجية واحد، فقد أصبحت شبه جزيرة سيناء بالدرجة الأولى معبر الحرب وجسر استراتيجى هام عبر مر التاريخ والعصور، ومن هنا تعتبر شبه جزيرة سيناء أهم وأخطر المعابر لمصر على الإطلاق باعتبارها خط الدفاع الأول عن قناة السويس ومنها إلى الدلتا وكافة أنحاء مصر، وكقاعدة إستراتيجية تتلخص أبعاد شبه جزيرة سيناء وبالأخص فى القاعدة الشمالية منها فى ثلاث المحاور الإستراتيجية العامة، مركبة كلا منها على الأخرى واحدة طولية وأخرى عرضية تتداخل فيما بينها طرق المواصلات والحركة، ومن هنا تأتى أهمية المحاور الإستراتيجية لشبه جزيرة سيناء لاعتبارها من وجهة النظر الإستراتيجية الطرق والمحاور الدفاعية الأولى عن مصر أو كما يطلق عليها الخبراء العسكريين والاستراتيجيين مفاتيح الحركة الحرجة.

٢ـ دراسة عبده مباشر، إسلام توفيق عن موقع وتاريخ سيناء.

وتتمثل تلك الدراسة فى التعريف بالقبائل العربية فى شبه جزيرة سيناء، والتغيرات التى طرأت على توزيع القبائل العربية هناك، والعادات والتقاليد والعراف الخاصة بالقبائل العربية القانطة شبه جزيرة سيناء، وأيضاً الطبيعية الجغرافية لشبه جزيرة سيناء ووصف المناخ والطرق والمواصلات، والتعريف بتاريخ شبه جزيرة سيناء على مر العصور بداية من العصر الفرعونى ثم خروج بنى إسرائيل من مصر إلى مملكة النبط ثم العصر البطلمى والعصر الرومانى، مروراً بالعصر الإسلامى المتمثل فى الدولة الأموية والعباسية والطولونية، إلى الدولة الأيوبية بعد صلاح الدين ثم عصر المماليك، إلى الفتح العثمانى وحملة الأتراك انتهائنا بالصراعات المصرية الإسرائيلية.

٣- دراسة رأفت الشيخ وآخرون الشأن الآسيوى لسيناء.

تهتم تلك الدراسة بالنظر إلى طبيعة شبه جزيرة سيناء الجغرافية، وأيضاً موقعها الجغرافى الواقع بين اكبر يابستين قاريين فى المنطقة هما قارة إفريقيا وآسيا، وعن الطبيعة البشرية لشبه جزيرة سيناء وعدد القبائل التى تقطنها، وكذا أيضاً العادات والتقاليد والأعراف بين القبائل العربية فى شبه جزيرة سيناء وعن الشأن المصرى فى قارة آسيا والذى يربط القطر المصرى فى أفريقيا وآسيا.

خطة الدراسة :

تناولت البحث بالحديث عن الأمن القومى المصرى فى سيناء الحبيبة متناولة أهم العوامل المؤثرة عليه وهى : عوامل داخلية : اقتصادية واجتماعية وعوامل إعلامية والأنفاق الحدودية وعلاقتها بالجماعات الإرهابية وهناك عوامل خارجية منها :

- الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء مع إسرائيل.
- الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء مع فلسطين.
- الهجمات التى تمت فى شبه جزيرة سيناء.
- الجهود العربية فى مكافحة الإرهاب.

وبعد ذلك النتائج والتوصيات ...

العوامل المؤثرة على الأم القومى فى سيناء

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة على الأمن القومى فى سيناء :

هناك العديد من العوامل الداخلية التى تؤثر بدورها على الأمن القومى المصرى فى سيناء منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية وعوامل كالاتى:

أولاً: العوامل الاقتصادية :

أن الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولى لا شك تؤثر بشكل أو بآخر على اتجاه بعض الجماعات والدول على الإرهاب، والدليل على ذلك هو ظهور

المنظمات اليسارية الشيوعية بقصد القضاء على الأنظمة الرأسمالية، بوصفها تمثل الاحتكار وعدم العدالة وانعدام المساواة، وفى المقابل ظهرت تيارات تقاوم هذه المنظمات وتعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة فى المجتمع، بما يولد العنف والعنف المضاد، فعملية التحول الاشتراكى فى نهاية الستينيات من القرن الماضى أثارت شعور بالقلق الفردى والتشتت الاجتماعى، وظهور ادوار ونماذج اجتماعية جديدة أو جدها المجتمع الصناعى، الأمر الذى لم يفلح معه البعض فى التصدى لها، فضلاً عن أن هذه النماذج لم تتمكن من الحد من التعقيد المتزايد للمعيشة فظهرت الأزمات الاقتصادية التى أفرزت بعض الظروف التى قد تساعد على نمو أو نشوء بعض الحركات التى تمارس العنف والإرهاب ([1]).

يضاف إلى ذلك أن العمليات الإرهابية فى العديد من الدول تستهدف التأثير على قدرة الاقتصاد القومى من خلال ضرب مصادره، فإن العامل الاقتصادى على المستوى الدولى يصبح دافعاً للإرهاب أيضاً، حيث إن معظم الجماعات والدول المنخرطة فى أعمال الإرهاب هى من الجماعات والدول الفقيرة نتيجة تدهور اقتصادها بل إن هناك اقتصاديات بعض الدول تقوم على الأنشطة الإجرامية، ومن ثم فإن هذه الدول تكون بيئة صالحة للإرهاب، من أجل الحصول على الدور الذى تبتغيه على المستوى الدولى، بعد أن أيقنت بعدم قدرتها على التأثير لضعف مواردها الاقتصادية. ويمكن أن تتم ممارسة الإرهاب على مستوى الدولة بقصد التخلص من الاستغلال الأجنبى لمقدرات الشعوب ومواردها، أو للإضرار باقتصاديات دولة معينة، بتدمير منشآتها الصناعية والتجارية مما يشكل وسيلة ضغط عليها لتغيير مواقفها السياسية والاقتصادية. كما قد تستخدم المساعدات الاقتصادية لبعض الدول كذريعة للتدخل فى شئونها الداخلية أو المحافظة على الاستقرار الدولى وحماية الأقليات، الأمر إلى يقابل بالرفض من جانب البعض ويدفعه إلى الوقوف ضده من خلال أعمال العنف، وتتلخص فى عدم توافر العدالة الاقتصادية، أن المجتمعات النامية مجتمعات انتقالية والتأثيرات السلبية للكثافة السكانية، والتحول الاقتصادى الحر

دون التراكمات الأمنية مع زيادة حجم البطالة التعليم الذى لم يعد مشروعات لبناء اقتصاد قوى([٢]).

ثانياً : العوامل الاجتماعية:

وتنحصر فى انعدام الاتصال بين طبقات المجتمع والصراع الشخصى، الصراع الطبقى، الصراع السياسى الصراع الدينى، التعليم، رفض القيم الاجتماعية الحاكمة للبيئة، العادات والتقليد، إن الاعتقاد الراسخ لدى البدو بأنهم ملاك لأرض سيناء ولديهم قانوناً خاصاً بهم بدير شئون حياتهم بما يعرف بالقضاء العرفى وهو ما يردده بعض النشطاء السيناويين بأن ملكيتهم للأرض ليست محل شك، إن ورؤى البدو تكرس فكرة عدم الشعور بالمواطنة وإلى بعد سيناء عن قطار التنمية المصرية مما يزيد الشعور بالسخط والكراهية تجاه أوطانهم وتتحول تلك الفكر إلى فكر عنيف متطرف، إلا أن هذه الفكرة لم تعد فكرة بل تحولت إلى واقع من خلال استعراض عسكرى قامت به خلايا تابعة لتيارات تكفيرية جهادية وفى عام ٢٠١١ أعلنت بعض هذه التنظيمات أن سيناء إمارة إسلامية، وقاموا فى ذات التاريخ بالإعتداء على قسم ثانى العريش، كما قام أنصار الرايات السوداء المرتبطين بتنظيم القاعدة بالقيام بالعديد من العمليات الإرهابية استهدفت رجال الشرطة والجيش، وأصبح هناك انفلات أمنى، وتحولت سيناء فى منطقة رفح والشيخ زويد إلى منطقة مواجهات عسكرية ([٣]).

ثالثاً : العوامل الإعلامية :

التطور الهائل الذى شاهدته وسائل الإعلام فى سرعة نقل الحدث، ونتيجة للتسابق المحموم بين وسائل الإعلام لنقل الخبر، إن لم يكن فى بعضها تهويله، بدأت الجماعات الإرهابية فى التسويق لما ترتكبه من أفعال إجرامية، ومن هنا بدأت مشاهد الإعداد والتنفيذ لتلك العمليات لبثها عبر وسائل الإعلام، فى مشهد لنشر الرعب والخوف للعامة، وتشجيع الجماعات الإرهابية الأخرى للمضى نحو عملياتها الإرهابية والتصعيد منها ([٤]).

رابعاً : الأنفاق الحدودية وعلاقاتها بالجماعات الإرهابية:

لم تعد ظاهرة الأنفاق برفح جنوب قطاع غزة تأخذ الطابع السرى بل أصبحت ظاهرة شائعة وعلانية والحديث عنها فى جميع المجالس الفلسطينية بغزة وفى الأماكن العامة وما تجليه تلك الأنفاق من بضائع ومواد وسلع كثيرة وبجميع أنواعها من مصر إلى قطاع غزة، وكانت الأنفاق فى بداية الأمر محدود وكانت سلطات الاحتلال تحاول السيطرة عليها وهدمها خوفاً من تهريب الأسلحة لفصائل المقاومة الفلسطينية، وكانت الأنفاق فى بداية الأمر تقتصر على تهريب المخدرات والذهب والذى كان يدر ربحاً هائلاً، ومع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ أخذت الأنفاق منحنى آخر غير تهريب البضائع، وهو تهريب السلاح للفصائل الفلسطينية وتزايد عدد تلك الأنفاق وتوسع أنشطتها، مع تزايد العمليات الإسرائيلية فى قطاع غزة وعملت الفصائل الفلسطينية فى غزة على حفر العديد من الأنفاق على الشريط الحدودى الفاصل بين مصر وفلسطين، ويبلغ طول الشريط الحدودى البرى الفاصل بين كلاً من مصر وفلسطين وإسرائيل حوالى ١٤كم تقريباً ولكن المسافة التى تمتد بها الأنفاق تعد ٨كم تقريباً أى من بعد منطقة القصيمة حتى رفع شملاً، وبالتحديد من تل زعرب غرباً وحتى منطقة الجرادات شرقاً والتى يعتبر سطح التربة بها رملية وتصلح لحفر الأنفاق (٥).

ومع بداية الحصار الإسرائيلى على غزة عام ٢٠٠٦ بدأت تنمو ظاهرة الأنفاق حيث أصبحت المنفذ الوحيد الذى يتنفس منه سكان قطاع غزة، وذلك لدخول المواد الضرورية والغذائية والمستلزمات الأساسية لمعيشتهم، وفى عام ٢٠٠٨ بدأ التوسع فى شبكة الأنفاق حتى أصبحت تعمل تحت إشراف بلدية رفح الفلسطينية والتى تديرها عناصر من حركة حماس، وتعمل الأنفاق بنظام الورديات والتى يتراوح عدد عمالها من ٦ إلى ٨ عمال فى الودية الواحدة ومهمتهم الأساسية هى إخراج البضائع والسلع من تلك الأنفاق، ويتراوح طول النفق ما بين ٣٠٠ إلى ١٥٠٠متر وبعمق من ١٥ إلى ٢٠متر، وبعين على النفق أو العين كما يشاع الاسم بين الفلسطينيين شخص وهو أمين العين أو النفق، ومهمته متابعة إخراج وإنزال البضائع من وإلى الجانب الفلسطينى، وعملت بلدية رفح مع بداية عام ٢٠٠٨ على فرض الرسوم على تلك

الأنفاق من أصحابها تحت مسمى نشاط تجارى عبر الحدود ويقوم أصحاب الأنفاق بدفع مبلغ وقدره ١٠٠٠٠شيكل اسرائيلى أو ما يعادل ٢٧٠٠ دولار كرسوم على النفق، ومن لم يقم بدفع تلك الرسوم تقوم بلدية رفح على غلق النفق الخاص به، وتعتبر بلدية رفح هذه الرسوم بمثابة تأمين المرتبات للعمال القائمين على إدخال وإخراج البضائع من تلك الأنفاق (٦).

ومع بداية الأعمال الإرهابية على شبه جزيرة سيناء فى عام ٢٠٠٤ وبدأ الحديث عن الأنفاق الحدودية بين الجانبين المصرى والفلسطينى على الشريط الحدودى رفح غزة، والخطورة الأمنية الكبيرة التى تسببها تلك الأنفاق على الأمن القومى المصرى، حيث بدأ استخدام تلك الأنفاق فى عبور عناصر الجماعات الإرهابية والمتطرفة وأيضاً الأسلحة والمعدات التى يتم تجهيز العمليات الإرهابية بها من تلك الأنفاق وبعض العناصر التى تقوم بتدريب فى قطاع غزى على أعمال العنف والتخريب من قبل الجماعات الإرهابية والجهادية المتطرفة، دون أى رقيب عليها، وازدادات تلك الخطورة أيضاً بعد أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ حيث استغلت العناصر الإرهابية تلك الأنفاق فى بادئ الأمر فى الانتقال من وإلى سيناء دون أى رقيب عليهم. وخير شاهد على تلك الخطورة الناجمة من تلك الأنفاق هى التفجيرات المتعددة التى حدثت فى خط الغاز فى شمال سيناء، وأيضاً حادثة مذبحة رفح الأولى التى راح جراء تلك العملية الخسيسة ١٦ جندى وأيضاً عملية اختطاف الضباط والأفراد المصريين والتى تمت من قبل متطرفين والذى يرجح أنهم انتقلوا بهم إلى الجانب الفلسطينى عبر الأنفاق (٧).

وتعتبر الأنفاق هى السبب الرئيسى لوقوع مثل هذه الحوادث ونقدم بالأدلة والبراهين الأحداث التى سبق الهجوم المسلح على الجنود ودخول أفراد وأسلحة كثيرة بالفعل قبل شهرين من تنفيذ الحادث وقد تمكنت مديرية الأمن بشمال سيناء من ضبط فلسطينيين وبحوزتهما متفجرات وذخيرة بمدينة العريش وبحوزتهما أيضاً قنابل وأسلحة تمكنوا من تهريبها من قطاع غزة إلى سيناء عبر الأنفاق، وتمت مداهمة منطقة حى كرم أبونجيلة بالعريش، وحاصرت القوات منزل الفلسطينيين، وألقت

القبض على احدهما، بينما هرب شقيقه وعثرت القوات داخل المنزل على ٥ قنابل يدوية وكميات لا حصر لها من الذخيرة وأسلحة آلية، وفى التوقيت نفسه تم القبض أيضاً على ٣ فلسطينيين تسللوا إلى مدينة العريش عن طريق النفاق، وبحوزتهم كميات كبيرة من الأسلحة وهم احمد سمير محمد (٣٠عاما) وياسر ابراهيم خليل أبوشاويش (٣٢عاماً) وأحمد رجب محمود (٣٠عاما) من قطاع غزة وضبط بحوزتهم على ٦ رشاش عوزى إسرائيلى الصنع وبنقدية ١٦ مللى وطبنجة ٥٨مللى و٣ خزنة آلى وعدد خزائن ١٦ مللى، كما تم ضبط سيارة ماركة فيات حديثة الصنع مسروقة كانت بحوزتهم بالإضافة إلى نظارات ليلية وميدانية ومبالغ نقدية من مختلف العملات منها ٦ آلاف دولار ومبالغ كبيرة من العملات الإسرائيلية ([٨]).

وقد نجحت المؤسسات الأمنية المصرية فى ضبطه ولكن ما تم تهريبه كثير جداً ولعل التحقيقات أكدت أن جميع هؤلاء الأفراد ينتمون إلى تنظيمات جهادية بقطاع غزة يسمى جيش جلجلت الفلسطينى التابع لجيش الإسلام فى القطاع تمكن من تجنيد الكثير من العناصر بسيناء وبعض المحافظات الأخرى.

وكان يهدف إلى أمرين مهمين هما :

الأمر الأول : تكوين إمارة إسلامية فى سيناء تكون عاصمتها القدس بعد تحريرها.

الأمر الثانى : أن أمير الجماعة فلسطينى الجنسية والذى تمكن من تجنيد أكثر من ١٥٠٠ شخص من مختلف محافظات مصر مستخدماً العديد من الأفراد الفلسطينيين فى هذا الأمر ومنهم من تم القبض عليه وهرب فى أثناء الثورة وهم حسين رافع الرداح وقد تم القبض عليه وتعرف على رمزى موافى طبيب فلسطينى فى سجن وادى النطرون وتمكنا من الهرب عقب أحداث الثورة وقد تمكن الاثنان من التعرف على العديد من أنصار جيش جلجلت بعد هروبهما من السجن ليعيدوا ترتيب أوراقهم وينفذ عمليات فى سيناء ([٩]).

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة على الأمن القومى فى سيناء:

تعد الحدود السياسية من الجهة الشرقية لشبه جزيرة سيناء ذات طابع جيوستراتيجى والتى تعتبر مطل على محور دولى مع دول ذات أهمية إستراتيجية فى المنطقة وهى فلسطين وإسرائيل، وسوف نتطرق باختصار إلى مدى الأهمية الجيوستراتيجية للحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء مع الدول الجوار وهى كالآتى:

أولاً: الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء مع إسرائيل:

تعتبر الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء مع إسرائيل من الحدود المؤثرة إلى حد كبير فى نطاق المصرى والإسرائيلى، ويعبر المدى المؤثر والاستراتيجى لتلك الحدود والتى تمر بين سيناء وتحديداً منطقة النقب حيث تعتبر عمقاً أمنياً واستراتيجياً هاماً لكلا الجانبين، وأيضاً التكوين السكانى والثقافى المترابط بين القبائل التى تسكن منطقة النقب تحديداً على حد سواء على الجانب المصرى أو الإسرائيلى، وتمتد تلك الحدود من خليج العقبة جنوباً حتى التقاء نقطة الحدود المصرية الفلسطينية مع غزة ورفح، ويتراوح ارتفاع تلك المنطقة الحدودية ما بين ٣٠٠-٨٠٠متر فوق سطح البحر تتميز المنطقة الجنوبية منها بشدة تعقيد التضاريس والارتفاعات بها وتنخفض تدريجياً نحو الشمال حيث لا يزيد منسوب الارتفاع عن ٣٠٠متر تقريباً من سطح البحر، وتتلخص الحدود المصرية الإسرائيلية فى اتفاقية السلام المبرمة بين الجانبين عام ١٩٧٩ والتى تبدأ بمسافة ٤٠كم عند العلامة الدولية ٧٢ بمنطقة النقب وتنتهى بالعلامة الدولية ٩١ عند مدينة طابا (١٠).

ويضيف الموقع الحدودى لشبه جزيرة سيناء مع إسرائيل قوة إستراتيجية وهى العمق الجغرافى للحدود السياسية الآمنة، حيث أن العوامل التى تتمتع بها شبه جزيرة سيناء من ظهير صحراوى شاسع، وكذا أيضاً خليج العقبة الذى يعتبر مانعاً مائياً قوياً لشبه جزيرة سيناء ضد أى اعتداءات خارجية، ولكن على الرغم من تلك العوامل الطبيعية التى تمنح شبه جزيرة سيناء قوة إستراتيجية نجد أن هناك ثمة عامل ضعف فى تلك المنطقة الحدودية تؤدى إلى انعدام جزئى فى توازن القوى فى سيناء وهى منطقة النقب فالعامل البشرى فى منطقة النقب وما يتصل به من علاقات قوية

ووثيقة مع القبائل العربية الأخرى التى تسكن فى الجانب الإسرائيلى وما تربطهما من علاقة قبلية وثقافية قوية على مر العصور، يجعل من تلك المنطقة نقطة خلل فى التوازن الاستراتيجيى لشبه جزيرة سيناء، والتى تتعلق بنقطة البعد الديموغرافى للمؤسسات الأمنية المصرية ([11]).

ثانياً : الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء مع فلسطين:

يعتبر الخط الحدودى الفاصل بين شبه جزيرة سيناء وفلسطين وتحديداً الواقع فى نطاق غزة من النطاقات الحدودية الهامة بالنسبة لكلا من الجانبين المصرى والفلسطينى، ويبلغ طول الشريط الحدود بين كلا من مصر وفلسطين والواقع بين رفح المصرية فى شبه جزيرة سيناء ورفح الفلسطينية فى غزة حوالى ١٢.٦٠كم تقريباً من العلامة الدولية ٧٢ مع الحدود الإسرائيلية وحتى ساحل البحر الأبيض المتوسط نهاية مدينة رفح المصرية، وتعتبر تلك المنطقة التى يمر بها الشريط الحدود يسير فى تلك المنطقة فى نطاق جغرافى شبه مستوى يتدرج فيه الارتفاع من الشمال إلى الجنوب، حيث يبدأ من نقطة الصفر عند ساحل البحر الأبيض المتوسط بمدينة رفح المصرية ويتدرج بالارتفاع النسبى حتى الجنوب ليصل ارتفاع ٩٠متر تقريباً عند التقاء علامة الحدود الدولية مع إسرائيل، ويعتبر ذلك الخط الحدودى من أهم النقاط الحدودية التى عرفت عبر مر العصور باعتباره المعبر الأهم واليسر للعبور إلى القارة الآسيوية وتعتبر من أشد النقاط الحدودية خطراً على شبه جزيرة سيناء وذلك نظراً لقلت الارتفاعات واستواء السطح وأيضاً طبيعة التربة المختلطة به، والتى تؤثر على شبه جزيرة سيناء بل على مصر بأكملها على مختلف النواحى الاقتصادية والسياسية والأمنية، فمن الناحية السياسية يعتبر ذلك الخط الحدودى هو مصدر الأزمة فى الصراعات الإسرائيلية الفلسطينية، ومن الناحية الاقتصادية يعتبر معبر رفح هو المنفذ التجارى الوحيد المتصل بقطاع غزة مع الجانب الفلسطينى، وأيضاً من الجانب الأمنى يعتبر من أبسط الخطوط التى تنفذ من خلالها عمليات عسكرية أو عدائية على شبه جزيرة سيناء، ومن هنا تأتى الأهمية الشديدة

لذلك الخط الحدودى الحيوى من الناحي الأمنية والإستراتيجية لشبه جزيرة سيناء من قبل المؤسسات الأمنية المصرية ([١٢]).

ومن هنا تعتبر الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء من أهم وأشد الحدود السياسية لمصر خطراً وذلك لما يمر به الخط الحدودى من تلاحم جغرافى مع الدول المجاورة على حد السواء أكانت فلسطين أو إسرائيل وأيضاً التجانس السكانى والقبلى بين كلا من قبائل شبه جزيرة سيناء المقيمين على نطاق الشريط الحدودى مع كلا فلسطين وإسرائيل ومدى الارتباط الثقافى والفكرى والعرفى بين تلك القبائل وبعضها البعض، والذى يعد نقطة إخلال توازن للقوة الجيوستراتيجية فى شبه جزيرة سيناء على مختلف النواحى السياسية والأمنية، وأيضاً ومشكلات الأنفاق الممتدة على طول الشريط الحدودى بين كلا من مصر وفلسطين وتحديداً بين رفح المصرية فى شبه جزيرة سيناء ورفح الفلسطينية فى غزة، والتى تؤثر على النواحى الاقتصادية سواء من تهريب سلع غذائية أو مواد بناء أو من الناحية الأمنية أيضاً عن طريق تهريب المخدرات والاتجار فى البشر وتجارة الأسلحة والأسلحة المنقولة من وإلى شبه جزيرة سيناء عبر تلك الأنفاق وأيضاً العناصر الإجرامية والإرهابية والجماعات المتطرفة التى تبتعد عن نظر المؤسسات الأمنية، كل تلك العوامل جعلت من تلك النطاق الحدودى خطراً داهماً على شبه جزيرة سيناء وأيضاً على الأمن القومى المصرى، والذى يتحتم على المؤسسات الأمنية النظر إليه بكل عناية لتلاقى ذلك الخطر الداهم ([١٣]).

ثالثاً : الهجمات التى تمت فى شبه جزيرة سيناء .

شهدت شبه جزيرة سيناء العديد والعديد من الهجمات الإرهابية أودت بحيات المئات من أبناء مصر أو الأجانب القادمين إليها، وقد كثرت تلك الهجمات والعمليات الإرهابية من الجماعات الإرهابية والمتطرفة المستترة تحت شعار الدين، وبالأخص فى فترة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، حيث استغلت تلك الجماعات الإرهابية انشغال المؤسسات الأمنية فى الوضع الداخلى للبلاد واتخذت من شبه جزيرة سيناء ساحة وأرضاً خصبة لتنشأ وتترعرع بها وتقيم التدريبات وتتخذ من المناطق الوعرة بها خزناناً للأسلحة والمتفجرات وتجهيز عملياتها الإرهابية التى طالت من جميع أبناء هذا الوطن وليس كل ذلك، ولكن أيضاً

أخذت تدمر المنشآت والمؤسسات الحيوية للدولة فى محاولة من تلك الجماعات الإرهابية بسط سيطرتها على شبه جزيرة سيناء، ولكن أبناء ذلك الوطن وبالخص أبناء المؤسسات الأمنية على كافة مستوياتها من القوات المسلحة والشرطة وجميع الأجهزة الأمنية المعنية الأخرى، تضافرت لصد ردع ذلك العدوان الآثم على أرض شبه جزيرة سيناء. وقد أعددنا فى ذلك العنصر بعض من الهجمات والعمليات الإرهابية التى طالت شبه جزيرة سيناء فى الفترة ما بين ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٨ فى إيجاز سريع ومختصر:

(١) أكتوبر ٢٠٠٤ :

٩ أكتوبر ٢٠٠٤، تفجيرات طابا ونويبع والتى راح ضحيتها ٣٤ قتيلاً و ١٥٩ مصاباً ([١٤]).

(٢) يوليو ٢٠٠٥ :

٢٤ يوليو ٢٠٠٥، سلسلة تفجيرات شرم الشيخ، ثلاثة انفجارات قوية بالسوق القديمة وفندق غزالة وموقف سيارات نعمة والتى راح ضحيتها ٨٥ قتيلاً، و٢٠٠مصاب وتحطيم ٨٠ سيارة ما بين ملاكى وأجرة وسياحة وتحطيم ٥٠ محالاً تجارياً ([١٥]).

(٣) ابريل ٢٠٠٦ :

٢٦ أبريل ٢٠٠٦، تفجيرات دهب والتى راح ضحيتها أكثر من ٩٠ شخصياً ما بين قتيلاً ومصاباً.

(٤) أبريل : ٢٠١١ :

٢٧ أبريل ٢٠١١، تفجير خط الغز فى شمال سيناء ([١٦]).

(٥) يوليو ٢٠١١ :

٤ يوليو ٢٠١١، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([١٧])

(٦) يوليو ٢٠١١ :
١٢ يوليو ٢٠١١، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([١٨]).

(٧) يوليو ٢٠١١:
حادث الاعتداء على قسم شرطة ثانى العريش ٢٩ يوليو ٢٠١١، مواجهات مسلحة بين متطرفين وقوات الجيش والشرطة بمدينة العريش، ما أسفر عن مقتل خمسة بينهم ضابط بالقوات المسلحة، وضابط شرطة وثلاثة مدنيين ([١٩]).

(٨) نوفمبر ٢٠١١ :
٢٨ نوفمبر ٢٠١١، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([٢٠]).

(٩) ديسمبر ٢٠١١ :
١٨ ديسمبر ٢٠١١، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([٢١]).

(١٠) فبراير ٢٠١٢ :
٥ فبراير ٢٠١٢، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([٢٢]).

(١١) مارس ٢٠١٢ :
٥ مارس ٢٠١٢، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([٢٣]).

(١٢) أغسطس ٢٠١٢:
٥ أغسطس ٢٠١٢، استشهاد ١٦ ضابطاً وجندياً من القوات المسلحة والاستيلاء على مدرعتين تابعتين للقوات المسلحة إثر هجوم نفذه متطرفون مسلحون على حاجز أمنى بالقرب من معبر كرم أبوسالم ([٢٤]).

(١٣) مايو ٢٠١٣.

١٦ مايو ٢٠١٣، تعرض ٧ جنود مصريين للاختطاف على يد العناصر الجهادية بشمال سيناء ([٢٥]).

(١٤) يوليو ٢٠١٣ :

٦ يوليو ٢٠١٣، هجمات بأسلحة ثقيلة على ٨ مواقع عسكرية وشرطية بشمال سيناء ([٢٦]).

(١٥) يوليو ٢٠١٣

٧ يوليو ٢٠١٣، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([٢٧]).

(١٦) يوليو ٢٠١٣

٢٣ يوليو ٢٠١٣، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([٢٨]).

(١٧) يوليو ٢٠١٣:

٢٤ يوليو ٢٠١٣، استشهاد شرطى ومواطن وإصابة أربعة على أيدى الإرهابيين برفح ([٢٩]).

(١٨) اغسطس ٢٠١٣ :

١٩ أغسطس ٢٠١٣، مذبحة رفع الثانية ، حيث قتل ٢٥ جندياً من قوات الأمن المركزى ([٣٠]).

(١٩) سبتمبر ٢٠١٣:

١٢ سبتمبر ٢٠١٣، هاجم مسلحون مبنى المخابرات الحربية فى العريش أستشهد ٦ جنوب وأصيب ٧ آخرون من القوات المسلحة تعرضوا لهجوم إرهابى بواسطة تفجير سيارة ملغومة ([٣١]).

(٢٠) أكتوبر ٢٠١٣:

٧ أكتوبر ٢٠١٣، انفجار سيارة مفخخة أمام مديرية جنوب سيناء بمدينة الطور ولقى ٥ مصرعهم، وأصيب ٥٠ آخرون ضباط وجنود من الشرطة والقوات المسلحة ([٣٢]).

(٢١) نوفمبر ٢٠١٣ :

٢٠ نوفمبر ٢٠١٣، انفجار سيارة مفخخة استهدفت حافلة تابعة للجيش بمنطقة الخروبة بسيناء أستشهد ١١ من أفراد الجيش وأصيب ٣٧ آخرون ([٣٣]).

(٢٢) أكتوبر ٢٠١٤ :

١٦ أكتوبر ٢٠١٤، تفجير خط الغاز فى شمال سيناء ([٣٤]).

(٢٣) أكتوبر ٢٠١٤ :

٢٦ شهيد ٢٨ مصاب من ضباط وجنود القوات المسلحة فى حادث الاعتداء على نقطة كرم القواديس بشمال سيناء ([٣٥])

(٢٤) نوفمبر ٢٠١٧ :

٢١٥ نوفمبر – ٣٠٥شهيد وإصابة ١٢٨ فى اعتداء آثم على مسجد قرية الروضة – بئر العبد ([٣٦]).

(٢٥) ديسمبر ٢٠١٧:

١٩ ديسمبر، استشهاد ضابطين وإصابة آخرين فى حادث استهداف طائرة مروحية فى مطار العريش بقذيفة صاروخية ([٣٧])

رابعاً: الأنماط والهداف من العمليات الإرهابية :

تختلف أنماط الإرهاب الذى ضرب البلاد خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين وهذا يتطلب دراسة وفهم مختلف لبنية تلك المليشيات والجماعة المسلحة وما

يتطلب من مواجهة تختلف جذرياً عما كان قائماً خلال الربع الأخير من القرن العشرين، حيث اتخذت العمليات الإرهابية خلال تلك الأعوام الأربعة أشكال متنوعة على الأرض.

يمكن رصد أهم تلك الاستهدافات فى التالى :

١- استهداف بنية الدولة متمثلة فى شبكات الكهرباء والاتصالات والسكة الحديد والمواصلات العامة.
٢- استهداف متزايد لقوات الأمن سواء كانت قوات شرطية أو قوات الجيش.
٣- استهداف متزايد لرجال القضاء.
٤- ارتفاع معدلات العمليات الإرهابية الموجهة ضد الشركات الاقتصادية.
٥- ارتفاع معدلات استخدام العبوات الناسفة كوسيلة فى العمليات الإرهابية.

وهذا يعنى التغيير فى تكتيكيات التنظيمات الارهابية من حيث الأشكال المستهدفة بجانب الاستخدام العالى للتكنولوجيا سواء فى العمليات الإرهابية أو فى عملية الاستقطاب والإعلان عنها، وتوضح الأشكال البيانية التالية العمليات الإرهابية خلال الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) وكذا التوزيع الجغرافى لتلك العمليات وأيضاً الأدوات والوسائل المستخدمة من قبل تلك الجماعات لارتكاب أعمالهم الإرهابية وهى مقسمة كتالى ([٣٨]) :

أولاً: العمليات الإرهابية خلال الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) على هيئة منحنى بيانى .

يُشير الشكل السابق لتطور العمليات الإرهابية في مصر خلال ثلاث سنوات (٢٠١٤/٢٠١٥/٢٠١٦).

وعلى الرغم من تراجع الأعمال الإرهابية خلال عام (٢٠١٦) مقارنة بعامة (٢٠١٤-٢٠١٥) إلا أن مقارنة أعداد العمليات الإرهابية التى وقعت فى الربع الأخير عام (٢٠١٦) بالعمال التى وقعت خلال نفس الفترة من عامى (٢٠١٤٧/٢٠١٥) ([٣٩])

يلاحظ تزادي فى عدد العمليات الإرهابية، حيث الأشهر (أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر) من الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) وقوع أكثر العمليات الإرهابية، كما يوضح الكل التالى ([٤٠]) :

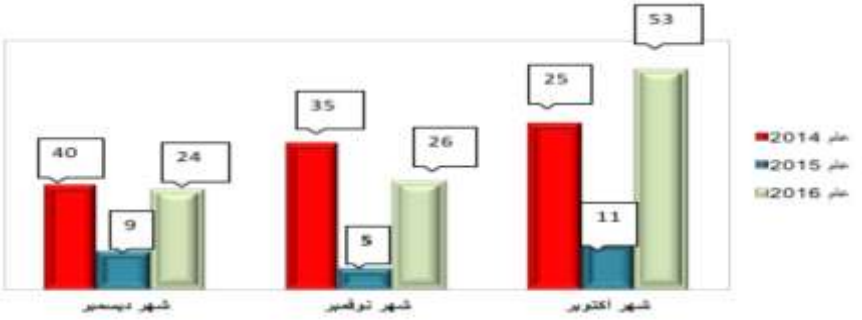

ثانياً: العمليات الإرهابية خلال الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦)
من خلال النطاق الجغرافى للمحافظات

ويوضح الشكل التالى النسبة المئوية للعمليات الإرهابية بين المحافظات التى شهدت أعمال إرهابية خلال أعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) حيث بلغت نسبة العمليات فى محافظة شمال سيناء ٨٨% من مجمل الأعمال الإرهابية مقارنة بباقى المحافظات والتى بلغت نسبتها مجتمعة ١٢% ([٤١]).

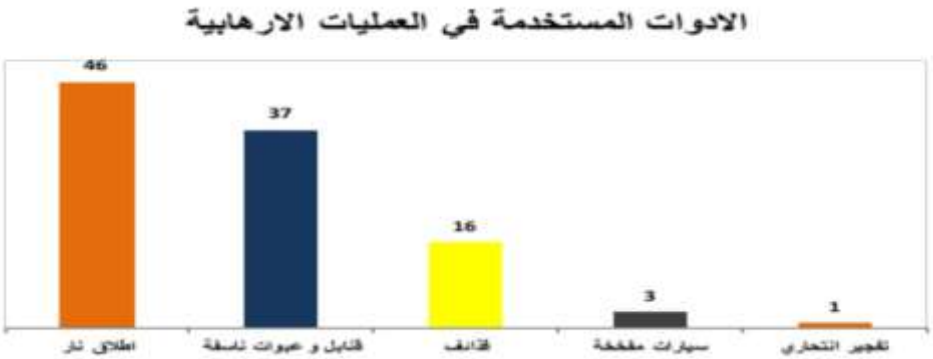

ثالثاً : الأدوات المستخدمة فى العمليات الإرهابية من قبل التنظيمات والجماعات الإرهابية فى مصر خلال (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) موزعة حسب الاستخدام :

ويوضح الشكل السابق الأدوات المستخدمة فى العمليات الإرهابية من حيث النسب التقديرية لكل أداة مستخدمة وعدد مرات استخدامها ([٤٢]).

وقد انقسم العمليات الإرهابية إلى خمس نوعيات أساسية، وهى : (العبوات الناسفة، إطلاق نار، سيارات مفخخة ، والقذائف بأنواعها، وتفجير انتحارى).

ذلك علاوة على دخول فئة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهى العمليات الانتحارية والتى حلت فى المرتبة الأخيرة بنحو عملية إرهابية من إجمالى العمليات الإرهابية بنفس الفترة، كما يوضح الشكل السابق ([٤٣]).

وقد استحوذ تنظيم (بيت المقدس)، بسيناء بالعدد الأكبر من العمليات الإرهابية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ حيث قام بنحو (٨٩% من العملية الإرهابية)، مقابل (١١% من العملية الإرهابية) قامت بها تنظيمات إرهابية عشوائية واقتصرت علي محافظات الوادي والدلتا، كما يوضح الشكل التالي :

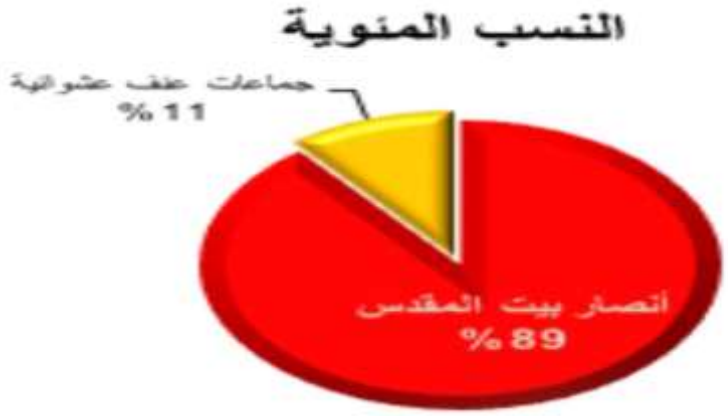

مؤشرات ودلائل الوضع فى سيناء :

إن التطرق لمشكلة سيناء بالتعرض لموقعها الجغرافى والاستراتيجى، وكذا توغل العناصر الإرهابية وانتشارها فى العديد من المدن التى تقع فى نطاق محافظة سيناء، يدفعنا إلى تحليل العديد من الدلالات المهمة التى تعطى مؤشراً للوضع العام فى سيناء والتى تؤدى فى النهاية إلى الوصول إلى نتيجة إيجابية إبان الوضع هناك ([٤٤]).

خامساً : الجهود (المحلية والعربية والدولية) :

يجب أن تتضافر الجهود سواء على الصعيد المحلى أو العربى أو الدولى بكل الوسائل الممكنة على حد سواء أكانت قانونية أو أمنية واستخدام جميع وسائل الدعم اللوجيستى فى مكافحة الإرهاب، سواء أكان ذلك بالاتفاقيات أو بتبادل المعلومات أو الخبرات الأمنية، وإتباع الأساليب الحديثة فى مكافحة ذلك الخطر الذى يهدد العالم أجمع ونسرد فى ذلك العنصر الجهود المحلية فى مصر فى سبل مكافحة الإرهاب وكذا أيضاً الجهود العربية والدولية فى مكافحة ذلك الخطر فى مضر فى سبل مكافحة الإرهاب وكذا أيضاً الجهود العربية والدولية فى مكافحة ذلك للخطر الذى يعتبر بمثابة السيل الجارف أمامه للاستقرار والتقدم والرخاء. وقد رأت مصر أممية عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة، ويأخذ فى الاعتبار جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولى بهدف عقد اتفاقية شاملة لمكافحته وردعه. ويجب أن تعالج الاتفاقية

المقترحة كافة النواحى المتصلة بالإرهاب والتعاون المطلوب بين الدول للتصدى له وردعه، ويدخل فى هذا التبادل المعلوماتى بين الأجهزة المختصة عن المخططات الإرهابية والأفراد والجماعات المتورطة فيها وتدريب وحدات خاصة على مواجهة الإرهاب والإرهابيين، وتوفير الوسائل التى تستخدم تلك المواجهة والتعاون للقبض على الإرهابيين وتسليمهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم وكذلك ما يتبع من إجراءات جماعية إزاء الدول التى تساعد الإرهابيين وتحرضهم، بصورة تضمن أن لا تأخذ هذه الاجراءات الرادعة طابع العداء لجماعة قومية أو لمجموعة من الدول أو تتبع من انحياز سياسى معين بل يجب أن تكون مرتبطة بعامل واحد هو مسلك تلك الحكومات إزاء الإرهاب. وقد حرصت مصر على أن توضح للعالم أجمع أن الإسلام برئ من الاتهامات الجزافية والخاصة بدعمه للإرهاب (٤٥).

وقد عزز من فرص استهداف الغير لدول العالم الإسلامى عدد من العوامل يمكن ايجازها فيما يلى :

أ - عدم وجود صورة واضحة عن الإسلام وتعاليمه السمحة في الدول غير الإسلامية على نحو أتاح الربط دون حق بين الإسلام ومفاهيم التطرف والمغالاة والعنف والرغبة في تدمير الغير وساعد على ذلك ما قامت به قلة متشددة من تصرفات غير مسئولة خالفت بها كافة تعاليم الإسلام.

ب - إن العديد من الدول والشعوب التي مازلت تعاني من الاستعمار والاحتلال حتى الآن تنتمي إلى دول العالم الإسلامي على نحو أتاح تصوير سعي هذه الدول والشعوب نحو الاستقلال وتقرير المصير على أنه عدوان ضد الحضارات والديانات الأخرى.

ج – إن الارتباط في المصالح بين الأمم والشعوب وما يترتب عليه من تحالفات سياسية وإقتصادية وعسكرية في بعض الأحيان قد زاد من تدخل العنصر العقائدي في تشكيل السياسات التي تنتهجها الدول وأحيا مفاهيماً قديمة عفا عليها الزمن وتجاوزاتها الأحداث كمفاهيم الحرب الصليبية ، الأمر الذي ينذر ما لم يتم

تداركه بسرعة بظهور حالة من الصراع بين الأديان قد تقود العالم أجمع إلى موجة جديدة من التشرد والتطرف ([٤٦]).

جهود مصر فى مكافحة الإرهاب

لقد كانت مصر أول من دعت إلي عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب وكانت تلك المبادرة والتي أطلقها الرئيس السابق في حديثه أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٢٨ يناير ١٩٨٦ تقوم علي قاعدتين أساسيتين:

القاعدة الأولى : أمنية ، وتقضي بملاحقة الخلايا الإرهابية وعناصرها في كل مكان وأن يقوم تعاون دولي بين الأجهزة الأمنية لهذا الغرض وأن تتم ملاحقة مصادر تمويل الإرهاب عبر الشبكة المالية الدولية.

القاعدة الثانية : فكانت تقضي بالبحث عن جذور الإرهاب وإجتثاثها وقال الرئيس السابق في هذا الصدد بوضوح وثقة « إن سيف الإرهاب سيطال الجميع » . وقد طرح رئيس مصر مبادرته في جميع المحافل الدولية وأشار إليها في عدد من من المؤتمرات .

ومن تلك المؤتمرات والمحافل الدولية التى شاركت بها مصر :

(١) اجتماع وزراء العدل بشان الإرهاب (القاهرة ٢٠٠١/١١/٦) :

اجتمع وزراء العدل فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة لمدة يومين بمشاركة ١٥ وزيراً، لمناقشة قضية تنسيق المواقف العربية بشأن الإرهاب، إضافة إلى بحث اتفاقيات تتعلق بمكافحة الجريمة.

كما طالب الوزراء بوضع تعريف للإرهاب والعمل على تسويقه دولياً وإقراره من المنظمات الدولية لوضع حد لأى تجاوز قد يرتكب تحت شعار « الحرب ضد الإرهاب » ([٤٧]).

(٢) المؤتمر العربى الخامس لمكافحة الإرهاب (تونس ١٥ يونيو ٢٠٠٢):

(أ) وضع نظام داخلى شامل للرقابة على المصارف والمؤسسات المالية والهيئات المماثلة من أجل الحيلولة دون وصول الأموال لتمويل الأنشطة الإرهابية.

(ب) صدرت توصية بدعوة الدول الأعضاء إلى العمل على إعداد برامج إعلامية من شأنها تنمية الحس الأمنى ودعم الولاء للوطن وكشف زيف دعاوى الجماعات الإرهابية، هذا بالإضافة إلى دعوة أجهزة الإعلام فى الدولة العربية للتركيز على مواجهة الحملات المسيئة للإسلام والعرب ([٤٨]).

(٣) اجتماع وزراء العدل العرب لمكافحة الإرهاب (القاهرة ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤) :

اجتمع مجلس وزراء العدل العرب فى دورته العشرين بالقاهرة لمدة يومين لمناقشة عدد من الموضوعات المطروحة وكان أهمها :

(أ) مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلية تنفيذها.

(ب) التنسيق العربى بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود – بالإضافة إلى وثيقة المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية.

إن التاريخ عرف الإرهاب فى أشكال مختلفة فى كثير من المجتمعات واختلفت باختلاف الزمان والمكان وتنوعت باختلاف البواعث، أنه من الضرورى التبصر عند مواجهة الإرهاب ببحث ما وراء تنوع باختلاف البواعث، أنه من الضرورى التبصر عند مواجهة الإرهاب ببحث ما وراء تنوع أشكاله واختلاف أسبابه حتى نعرف ما إذا كنا حيال خطر واحد أو مجموعة من الأخطار، أن المجتمع الدولى عنى بمواجهة ظاهرة الإرهاب بالعديد من الاتفاقيات الدولية التى بلغ عددها على المستوى الدولى ١٣ اتفاقية وخاصة قمة الألفية الثالثة فى ٢٠٠٥ بإدانة الإرهاب وتحديد قواعد الوقاية من خلال ثلاثة مستويات هى تجريم تمويل الإرهاب ومراعاة المواثيق الدولية للحقوق المدنية والسياسية وتجريم تشكيلات الجمعيات الإرهابية ([٤٩]).

إن من حق الدولة أن تواجه الإرهاب استخداماً لحقها فى الدفاع عن سيادتها وأمنها واستقرارها وسائر حقوق مواطنيها باعتبار أن مواجهة الإرهاب تهدف أساساً لحماية حقوق الإنسان. كما تحدث خلال المؤتمر أيضاً وزير الشئون القانونية والمجالس النيابة آنذاك مؤكداً على أن مصر من أكثر الدولة معاناة من الأنشطة الإرهابية ولم تكف عن مناشدة المجتمع الدولى أن يكتل جهوده فى مكافحة الإرهاب درءاً لشروره على استقرار الأنظمة السياسية ومساسه بخطط التنمية الاقتصادية

والاجتماعية للدول المختلفة، ولقد سعت مصر إلى وضع إستراتيجية فعالة لمقاومة الإرهاب والتطرف تقوم على مبدأ الحسم القانونى والأمنى والإجهاض المبكر لكافة تحركات عناصر الإرهاب وذلك فى إطار إستراتيجية الدولة الشاملة لمكافحة هذه الظاهرة بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (٥٠).

الجهود العربية فى مكافحة الإرهاب:

تتعهد الدولة المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاماً منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها فإنها تعمل على :

أولاً: تدابير المنع :

(١) الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الإشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما فى ذلك العمل على منع تسلسل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

(٢) التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التى تعانى من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

(٣) تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

(٤) تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلسل منها.

(٥) تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

(٦) تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة وفقاً للاتفاقيات الدولية التى تحكم هذا الموضوع.
(٧) تعزيز أنشطة الإعلام الأمنى وتنسيقها مع النشطة الإعلامية فى كل دولة وفقاً لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.
(٨) تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة فى مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة فى الدول المتعاقدة بها، وذلك فى حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة ([٥١]).

ثانياً: تدابير المكافحة :

(١) القبض على مرتكبى الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطنى، أو تسليمهم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليهم التسليم.
(٢) تأمين حماية للعاملين فى ميدان العدالة الجنائية، وتوفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
(٣) تأمين حماية فعالى لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.
(٤) إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما فى ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التى تساعد فى الكشف عنها والتعاون فى القبض على مرتكبيها ([٥٢]).

تتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة من خلال الآتى :

أولاً: تبادل المعلومات :

(١) تتعهد الدولة المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول :

أ- أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة التى تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

ب- وسائل الاتصال والدعاية التى تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التى تستعملها.

(٢) تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع فى إقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو بمواطنيها على أن تبين فى ذلك الأخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة فى ارتكابها، وذلك بالقدر الذى لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق ([٥٣]).

(٣) تتعهد الدول المتعاقدة، بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وأن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.

(٤) عهد كل من الدول المتعاقدة بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها:

أ- أن تساعد فى القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.

ب- أن تؤدى إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام فى جريمة إرهابية ([٥٤]).

(٥) تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات ([٥٥]).

ثانياً: التحريات :

تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة فى مجال إجراءات التحرى والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقاً لقوانين وأنظمة كل دولة.

ثالثاً : تبادل الخبرات :

(١) تتعاون الدول المتعاقدة، على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما تتبادل ما لديها من خبرات فى مجال المكافحة.

(٢) تتعاون الدول المتعاقدة، فى حدود إمكانياتها على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة، للعاملين فى مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم ([٥٦]).

الجهود الدولية فى مكافحة الإرهاب:

إن مؤتمر القمة العالمى لعام ٢٠٠٥، أكد زعماء العالم من جديد التزامهم بمؤازرة جميع الجهود الرامية إلى دعم المساواة فى السيادة بين جميع الدول، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى، والامتناع عن علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأى شكل يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ودعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، واحترام حق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام المساواة في الحقوق بين الجميع دون تمييز على أساس

العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، والوفاء بنية صادقة بالالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها وفقا للميثاق.

وتشير كذلك إلى الولاية المنصوص عليها فى نتائج مؤتمر القمة العالمى لعام ٢٠٠٥ والتى مؤداها أنه ينبغى للجمعية العامة أن تقوم، دونما إبطاء، بتطوير العناصر التى حددها الأمين العام لإستراتيجية مكافحة الإرهاب ابتغاء اعتماد وتنفيذ إستراتيجية تشجيع على إتباع أساليب شاملة ومنسقة ومتسقة، على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى، فى التصدى للإرهاب ومكافحته، وتراعى أيضاً الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وإذ تؤكد من جديد أن الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها، وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة، وأنه ينبغى للمجتمع الدولى أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته ([٥٧])

وتؤكد أيضاً من جديد أيضاً أنه لا يجوز ولا ينبغى ربط الإرهاب بأى دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، وكذلك عزم الدولة الأعضاء على بذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولى وإبرام تلك الاتفاقية، بوسائل منها حل المسائل التى لم يبت فيها المرتبطة بالتعريف والنطاق القانونيين للعمال التى تشملها الاتفاقية، حتى تكون أداة فعالة فى مكافحة الإرهاب، وإذ مازالت ترى أنه يمكن النظر فى مسالة الدعوة أى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة نهج دولى للتصدى للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتضع فى اعتباره الحاجة إلى معالجة الظروف التى تؤدى إلى انتشار الإرهاب، وتؤكد الأمم عزم الدول الأعضاء على مواصلة بذل كل ما فى وسعها من أجل حل الصراعات وإنهاء الاحتلال الأجنبى والتصدى للقمع والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادى المتواصل والتنمية المستدامة والإزدهار العالمى والحكم الرشيد

وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون وتحسين التفاهم فيما بين الثقافات وكفالة احترام جميع الأديان أو القيم أو المعتقدات الدينية أو الثقافات ([٥٨]).

وتقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ التدابير التالية لمنع الإرهاب ومكافحته، ولاسيما عن طريق حرمان الإرهابيين من الوصول إلى الوسائل التى تمكنهم من شن اعتداءاتهم، ومن بلوغ أهدافهم وتحقيق الأثر المتوخى من اعتداءاتهم:

(١) الامتناع عن تنظيم أنشطة إرهابية أو التحريض عليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها أو تمويلها أو التشجيع عليها أو التعاون إزاءها، واتخاذ تدابير عملية مناسبة تكفل عدم استخدام أراضى كل منا فى إقامة منشآت أو معسكرات تدريب إرهابية، أو لتدبير أو تنظيم أعمال إرهابية ترتكب ضد دول أخرى أو ضد مواطنيها.

(٢) التعاون بصورة تامة فى مكافحة الإرهاب، وفقاً للالتزامات المنوطة بنا بموجب القانون الدولى، بهدف العثور على أى شخص يدعم أو يسهل أو يشارك أو يشرع فى المشاركة فى تمويل أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها، أو يوفر ملاذاً آمناً، وحرمان ذلك الشخص من الملاذ الآمن وتقديمه إلى العدالة بناء على مبدأ تسليم الأشخاص المطلوبين أو محاكمتهم.

(٣) كفالة القبض على مرتكبى الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الوطنى والدولى، ولاسيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنسانى الدولى، وتحقيقاً لهذه الغاية، سنسعى إلى إبرام وتنفيذ اتفاقيات لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم الأشخاص المطلوبين وإلى تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون.

(٤) تكثيف التعاون حسبما يقتضيه الحال فى تبادل المعلومات الدقيقة المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته فى الوقت المناسب.

(٥) تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول فى مكافحة الجرائم التى قد تكون ذات صلة بالإرهاب، ومن بينها الاتجار بالمخدرات بجميع جوانبه، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها

منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وغسل الأموال وتهريب المواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وغيرها من المواد التى يمكن أن تكون فتاكة.

(٦) اتخاذ التدابير المناسبة، قبل منح اللجوء بغرض التأكد من أن طالب اللجوء لم يكن ضالعاً فى أنشطة إرهابية وبعد منح اللجوء بغرض كفالة عدم استخدام مركز اللاجئ بما يتعارض مع ما تنص عليه الفقرة ١ من الجزء الثانى أعلاه ([٥٩]).

(٧) تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية على إنشاء آليات أو مراكز لمكافحة الإرهاب أو تعزيز الموجود منها. وفى حال ما إذا طلبت تلك المنظمات التعاون أو المساعدة تحقيقاً لهذه الغاية نشجع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، على تيسير توفير ذلك التعاون وتلك المساعدة.

(٨) الاعتراف بأنه يمكن اعتبار مسألة إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب جزءا من الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مكافحة الإرهاب.

(٩) تشجيع الدول على تطبيق المعايير الدولية الشاملة التي تجسدها التوصيات الأربعون المتعلقة بغسل الأموال والتوصيات الخاصة التسع المتعلقة بتمويل الإرهاب المقدمة من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، مع التسليم فى الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة فى تطبيقها.

(١٠) العمل إلى جانب الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لطابع السرية واحترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الأخرى المنصوص عليها في القانون الدولى، على استكشاف طرق وسبل القيام بما يلى:

أ- تنسيق الجهود المبذولة على الصعيدين الدولى والإقليمى لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على الإنترنت.

ب- استخدام الإنترنت كأداة لمكافحة تفشى الإرهاب، مع التسليم فى الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة فى هذا الصدد.

(١١) تكثيف الجهود الوطنية والتعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، حسبما يقتضيه الأمر، من أجل تحسين مراقبة الحدود والضوابط الجمركية بغية منع وكشف تحرك الإرهابيين ومنع وكشف الاتجار غير المشروع

بجملة أمور منها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر والمتفجرات التقليدية، والأسلحة والمواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية، مع التسليم فى الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة فى هذا الصدد.

(١٢) تشجيع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية على مواصلة العمل مع الدول، بناء على طلبها من أجل تيسير اعتماد تشريعات واتخاذ تدابير إدارية لتنفيذ الالتزامات المتصلة بسفر الإرهابيين وتحديد أفضل الممارسات فى هذا المجال، مستفيدة حيثما أمكن من الممارسات التى طورتها المنظمات الدولية التقنية، كمنظمة الطيران المدنى الدولى ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ([٦٠]).

(١٣) تكثيف الجهود والتعاون على جميع الصعد، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين الأمن في إعداد وإصدار الهويات الشخصية ووثائق السفر ومنع وكشف التلاعب بها أو استخدامها بشكل مزور، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة للقيام بذلك. وفى هذا الصدد، ندعو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إلى تعزيز قاعدة بياناتها المتعلقة بوثائق السفر المسروقة والضائعة، وسوف نسعى إلى الاستفادة بشكل كامل من هذه الأداة، حسب الاقتضاء، ولاسيما عن طريق تبادل المعلومات المتصلة بهذا الشأن.

(١٤) دعوة الأمم المتحدة إلى تحسين التنسيق في مجال التخطيط للتصدي لأي هجوم إرهابي تستخدم فيه الأسلحة أو المواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية، ولا سيما باستعراض مدى فعالية ما هو قائم من آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بتقديم المساعدة وبعمليات الإغاثة ودعم الضحايا وتحسين كفاءتها بحيث يتسنى لجميع الدول تلقي ما يكفي من المساعدة، وفى هذا الصدد ندعو الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى وضع مبادئ توجيهية للتعاون والمساعدة الضروريين فى حالة وقوع هجوم إرهابى تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل.

(١٥) مضاعفة جميع الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف المعرضة للخطر بشكل خاص مثل البنى التحتية والأماكن العامة، فضلا عن التصدي للهجمات الإرهابية وغيرها من الكوارث، ولا سيما في مجال الحماية المدنية، مع التسليم بأن الدول قد تحتاج إلى المساعدة في هذا الصدد ([٦١]).

وهكذا تحول جميع الدول والمؤسسات على الصعيد المحلى والعربى والدولى التعاون فى كافة المجالات وبكافة الوسائل والدعم اللوجيستى والاستراتيجى، والتطور المستمر فى مكافحة خطر الإرهاب الجارف الذى يهدد الأمن والسلم على حد سواء، سواء على الصعيد المحلى أو العربى أو الدولى، وذلك من أجل تحقيق الأمن والاستقرار فى المجتمع الدولى.

الخاتمة والتوصيات

أولاً: النتائج :

تناولنا فيما سبق أن التطرف والإرهاب هى ظاهرة ناتجة عن عدد من العوامل النفسية والاجتماعية والظروف السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم فإن أية معالجة جادة لهذه الظاهرة تتطلب إصلاحاً حقيقياً فى جملة هذه العوامل والظروف التى تساعد على انتشار المتطرفين والإرهابيين، وفهم ظاهرة الإرهاب فى أى مجتمع يتطلب فهم الواقع الاجتماعى وإدراكه حتى يتسنى لنا معرفة الالية التى تنتج هذه الظاهرة، والجدير بالذكر أن المجتمعات التى ينتشر فيها حد من المساواة والعدالة وتتسع فيها المشاركة فى تقاسم الإنتاج والثروة وفى تقاسم السلطة، وتعيش فى وضع اقتصادى مستقر يقل فيها بزوغ ظاهرة العنف والإرهاب، إن معالجة الإرهاب والتطرف لا تتم من الجوانب الأمنية فقط بل يجب الوقوف على الأسباب الحقيقية ومعالجة الأمر بالحكمة والموضوعية، ولا يمكن أن ينتهى العنف والإرهاب فى وطننا العربى والعالم إلا بقيام البدائل الديمقراطية التى ترتكز على مؤسسات دستورية تحترم المواطن وتشاركه القرار وترفع مستواه الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، إن مواجهة

التطرف والإرهاب يجب أن تنبع من فهم جيد للعوامل والأسباب التى ساعدت على وجودها، ويمكننا رسم سياسة عامة لهذه المواجهة فى سبل الوقاية من التطرف، والعلاج من الإرهاب وذلك على النحو الآتى:

(١) أن المصدر الأصلى للإرهاب هو النظام الرأسمالى المعولم الذى يتعمق بطابعه المتوحش ويزداد ميله لتجاوز الحدود القومية، ويمهد لإلغاء أو إضعاف دور الدول القومية حتى فى أكثر البلدان تقدماً بين البلدان الرأسمالية.

(٢) المصدر الآخر للإرهاب يتمثل في النظم المدعومة من تكتلات طائفية وحزبية وعشائرية والتي تتعارض بصورة مطلقة مع اي مظهر من مظاهر المواطنة حيث تكون مؤهلة بطبيعتها لأن تولد كل أشكال الاعتراض فى ظل ضعف الوعى لدى الشعوب.

(٣) تناولت الدراسة أيضاً أحد أهم مصادر عوامل الإرهاب هو الجهل والفقر وعدم الوعى الأمنى وضعف الشعور الفردى والجماعى بالمواطنة.

(٤) أظهرت الدراسة جوانب المقومات الطبيعية والجغرافية لشبه جزيرة سيناء من حيث الموقع الجغرافى والشكل والمساحة والتضاريس، وما تمثله من عوامل قوة جيوستراتيجية كبيرة.

(٥) العمق الحغرافى والخواص الإيجابية من حيث القوة الإقليمية والبناء السياسى والاستراتيجى لشبه جزيرة سيناء.

(٦) الديموغرافية السكانية لشبه جزيرة سيناء وما تمثله من حجم السكان فى الإقليم، وأيضاً كثافة توزيع السكان فى شبه جزيرة سيناء والهجرات من وإلى إقليم سيناء، وما تمثله من نقاط قوة وضعف فى المنطقة.

(٧) أوضحت الدراسة أن الحدود السياسية فى شبه جزيرة سيناء لها أهمية اقتصادية كبيرة، وذلك لأنها تقع على خط جيوستراتيجى يطل على طرق التجارة العالمية سواء أكان فى البحر الأحمر أو البحر المتوسط.

(٨) أوضحت الدراسة أيضاً إلى أن الحدود السياسية فى شبه جزيرة سيناء لها أهمية أمنية وسياسية كبيرة، وذلك لما تمثله من أهمية دفاعية كبيرة عن الأمن القومى

المصرى، وخاصة الحدود السياسية مع كلا من فلسطين وإسرائيل، والتى تسبب القلق السياسى والأمنى فى الإقليم.

(٩) تناولت الدراسة الأحكام الفقهية والشرعية والعقائدية لمفهوم الحاكمية والفكر الخاطئ فى تفسيره، ومدى الجدالية فى رؤيتها الخاطئة.

(١٠) أوضحت الدراسة الأحكام العقائدية فى فهم وتفسير القرآن الكريم من الجوانب الشرعية من أحكام الآيات والسور، وأسباب النزول، وسياق السور والآيات الكريمة من القرآن الكريم.

(١١) تناولت الدراسة مدى نبذ الأديان السماوية للعنف والإرهاب، والدعوة إلى العفو والتسامح ونشر المحب والسلام.

(١٢) أوضحت الدراسة نظرة الغرب إلى الإسلام والمسلمين الفهم المغلوط عن تعاليم الدين الإسلامى الحنيف.

(١٣) أوضحت الدراسة المنظور العربى للإرهاب ومدى الأخطاء الشائعة من العرب اتجاه تطبيق تعاليم الدين الإسلامى الحنيف.

(١٤) أوضحت الدراسة أيضاً مدى حجم المخاطر الناجمة عن الأنشطة الإرهابية والجماعات الإرهابية والمتطرفة فى شبه جزيرة سيناء، وأيضاً على العوامل التى أدت إلى تحول المنطقة إلى ساحة للأفكار التكفيرية ومسرحاً للعمليات الإرهابية.

(١٥) تناولت الدراسة فكر بعض الجماعات الإرهابية والمتطرفة فى شبه جزيرة سيناء ومدى خطورتها على الأمن القومى المصرى.

(١٦) أبرزت الدراسة مدى انتشار الفكر المتطرف وكيفية التعامل معه من قبل المؤسسات المعنية فى الدولة لتحقيق الاستقرار فى شبه جزيرة سيناء.

(١٧) أوضحت الدراسة تصنيف بعض الجماعات الإرهابية والمتطرفة فى شبه جزيرة سيناء وأهم العناصر البارزة بهابدء نشأتها وانتهائها.

ثانياً: التوصيات :

(١) العمل على تحول المشاركة الديمقراطية إلى عنصر أساس من عناصر العمل السياسى فى الأقطار العربية وها يعنى إتاحة فرص التعبير السياسى، وتداول السلطة، ونزاهة الانتخابات وممارسة الرقابة الشعبية.
(٢) يجب أن تحتل البرامج التعليمية مكانة خاصة فى جميع النواحى الإستراتيجية لمواجهة التطرف والإرهاب، ومن الضرورى أن تتضمن البرامح التعليمية قيم الحوار والنقد والتعايش وإقرار حقوق الآخرين والتوجه الديمقراطى والتعاطف.
(٣) التركيز على دور علماء الدين فى توعية الشباب بأحكام دينه وبيان أن هناك أمور يجوز الاختلاف فيها، وقد اختلف فيها أئمة الفقه وكان فى اختلافهم رحمة بالناس وتخفيف عليهم.
(٤) يجب أن تتفتح تلك المؤسسات الدينية الرسمية على العالم الخارجى، وتدير فى الوقت نفسه حوار حقيقى مع التيارات الدينية المختلفة فى الوطن العربى.
(٥) لابد من أن تعيد المؤسسات الدينية الرسمية العربية النظر فى أساليبها التقليدية التى اعتادت عليها فى مجالات الوعظ والإرشاد والتوجيه، وأن تتحول إلى مؤسسات فعالة قادرة على تقديم إجابات عن تساؤلات الحياة المعاصرة، ومساعدة الإنسان العربى على التكيف مع الواقع الذى يعيش فيه، ثم النهوض به وتطويره.
(٦) على وسائل الإعلام العربية أن تؤدى عملاً موازى فى ترسيخ تلك القيم، لأن الثقافة الدينية التى يتعرض لها تلاميذ المدارس والمقررات الدينية المقررة فى محراب التعليم تحتاج إلى مراجعة دقيقة، كما ندعو إلى تدريس أدب الحوار ضمن المناهج الدراسية قال تعالى : {ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ..} (١٢٥) سورة النحل.
(٧) إعادة النظر فى تراثنا العربى والإسلامى، بما يضمن قيم التعددية السياسية والحرية الفكرية، وإبراز دور المرأة والشورى، لأن المجتمع الإسلامى فى الجانب الأكبر من تاريخه كان يقر التعددية وذلك إذا نظرنا إلى الملل والطوائف التى كان يضمها والتى كانت تتعايش مع الآخرين دون تناقض ظاهر.

(٨) الحوارات الوطنية مع الأقطار العربية مطلب ضرورى لكونها تتضمن توثيق الصلة بين الدولة والمجتمع المدنى، وتضمن كذلك إتاحة الفرصة أمام القطاعات المختلفة للإسهام ينصب فى صياغة التوجهات السياسية والمشاركة فيها.

(٩) على الأجهزة الأمنية التنسيق مع الأجهزة المعنية فى الدولة لكشف دعاوى الإرهابيين وبعضها فيما يسمى بالمواجهة الفكرية للإرهاب، وهو ما يستلزم مواجهة تلك الأفكار بأسلوب مخطط ومنسق ومقنع يتولاه متخصصون وذوى علم وخبرة، ولاشك أن الغلو يحارب بنشر العلم الصحيح والفهم المستقيم وبذل المستطاع وفن الاحتواء والحوار والتوجيه، وعلى هذا المسار يجب أن يكون توجه الكتاب والمثقفين والمفكرين ووسائل الإعلام والمربين.

(١٠) ضرورة أن يؤدى المثقفون العرب عملاً تنويرى حقيقى لا يقتصر فقط على المقالات والأعمدة الصحفية، بل يجب أن يتحول إلى ممارسات شعبية حقيقية.

(١١) التنسيق مع الأجهزة الإعلامية لتغطية النشر عن العمليات الإرهابية، إذ أن الإرهاب يعد دائم إلى القيام بعمليات مثيرة من شانها جذب انتباه الجماهير وإثارة الرعب العام، وفى غالب الأمر تستدرج وسائل الإعلام إلى التغطية المكثفة للنشاطات الإرهابية، وتحقق بذلك الأهداف الخبيثة للإرهاب دون علم.

(١٢) مراعاة عدم استفزاز الشعور الدينى عبر الصحف وغيرها من وسائل الإعلام بالطعن فى العلماء والدعاة والالتزام بالمصداقية فى تداول الموضوعات والأحداث، على أن تتجرد وسائل الإعلام عن الإثارة أو المبالغة والتأجيج دون تضخيم أو تحقير فى حدود خدمة مصالح المجتمع بشكل عام دون فئة عن الأخرى، ورعاية وتشجيع مراكز الأبحاث والدراسات الإعلامية والاجتماعية بشكل عام فى الوطن العربى للاهتمام بدراسة الإعلام الإرهابى والإرهاب الإعلامى.

(١٣) مبادرة الحكومة بعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها الشباب علاج جذرى، وذلك ببناء وحدات إنتاجية وإقامة مشروعات ضخمة تستوعب أعداد كبيرة من الشباب حتى يمكن توفير فرص العمل والقضاء على

البطالة، وضع مشروع متكامل للإصلاح الاجتماعى يسير جنب إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادى، ويهدف هذا المشروع إلى إصلاح أوجه الخلل الموجودة فى مختلفة النظم الاجتماعية وهذا هو دور الحكومة.

(١٤) الإيمان بالتعددية لأن الاختلاف بين البشر فى أفكارهم وآرائهم ومواقفهم أمر طبيعى تقتضيه ظروف نشأة البشر، حتى إن القرآن الكريم يؤكد على حتمية وجود الاختلاف والتفاوت بين بنى آدم عليه السلام فى قوله تعالى : من {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (١٣) سورة الحجرات.

(١٥) لابد من رفع الاضهاد والتهميش عن تراثنا العربى الإسلامى من وجهة النظر العلمية فيما يسمى (بالاسلاموفوبيا)، ذلك الاضهاد الذى لحق به فى ظروف الإرهاب الفكرى الظلامى فى ظروف قمع الاستشراق الغربى له ومحاولات طمسه وتشويهه الحضارة العربية والإسلامية، وهذا الاضطهاد يعاد إنتاجه من جديد اليوم من قبل قوى خارجية بهدف تقسيم الدول إلى دويلات صغيرة يسهل استعمارها بسهولة.

المراجع :

(١) على يوسف الشكرى، الإرهاب الدولى في ظل النظام العالم الجديد، (القاهرة : دار ايتراك للنشر، ٢٠٠٧)، ص٦٢.

(٢) حسين الشريف: الإرهاب الدولى وإنعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين عام، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٧) ص٤٥٠ ، ص٤٨١.

(٣) إحسان محمد، علم الاجتماع الدينى – دراسة حول العلاقة بين المؤسسة الدينية والمجتمع، (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥) ص٦٥.

(٤) غازى الصورانى، أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٨) ص٣٤.

(٥) غازى الصورانى، أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٨) ص٣٤.

(٦) عزت عجيب، سيناء ومافيا الإرهاب، (م.س.ذ) ص٥٠-ص٥١.

(٧) محمد عز العرب، الحدود السائبة، اتجاهات الأحداث، العدد١، أغسطس (أبوظبى: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ٢٠١٤) ص٤٨.

(٨) دلال محمود السيد، استعادة قوة الجغرافيا في الجمهورية المصرية الثالثة، مقال، ملحق مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: دار الأهرام للطبع والنشر، يوليه ٢١٠٤) ص٢٥.

(٩) محمد ابراهيم، تأثير قطاع غزة على الإرهاب في سيناء أحوال مصرية، العدد ٦٤ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٧) ص٩٤.

(١٠) قسم الدويكات، الجغرافياً السياسية، (القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩) ص١٢٢.

(١١) محمد محمود السريانى، الحدود السياسية في الوطن العربى نشأتها وتطوراتها ومشكلاتها، (م.س.ذ) ص٩٥.

(١٢) كرم ناصر إسماعيل، شبه جزيرة سيناء دراسة في الجغرافيا السياسية، (فلسطين : الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٣) ص١١٩.

(١٣) حسين أفندى عطية، الحدود الشرقية لمصر، (الجيزة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣) ص١٦٠.

(١٤) المصدر جريدة – الأهرام – الأحد ٢٦ من شعبان ١٤٢٥هـ ١١أكتوبر ٢٠٠٤ السنة ١٢٧ العدد ٤٣٠٤٢.

(١٥) المصدر جريدة الأهرام – الأحد ١٨ من جمادى الآخر ١٤٢٦هـ ٢٤يوليو ٢٠٠٥ السنة ١٢٩ العدد ٤٣٣٢٩.

(١٦) المصدر جريدة الأهرام – الأربعاء ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ – ٢٧ أبريل ٢٠١١ السنة ١٣٥ العدد ٤٥٤٣٢.

(١٧) المصدر جريدة الأهرام – الاثنين ٣ شعبان ١٤٣٢هـ ٤ يوليو ٢٠١١ السنة ١٣٥ العدد ٤٥٥٠٠.

([18]) المصدر جريدة الأهرام – الثلاثاء ١١ من شعبان ١٤٣٢هـ- ١٢ يوليو ٢٠١١ السنة ١٣٥ العدد ٤٥٥٠٨.

([19]) المصدر جريدة الأهرام – السبت ٢٩ من شعبان ١٤٣٢هت- ٣٠ يوليو ٢٠١١ السنة ١٣٥ العدد ٤٥٥٢٦.

([20]) المصدر جريدة الأهرام – الاثنين ٣ من المحرم ١٤٣٣هت- ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ السنة ١٣٦ العدد ٤٥٦٢٧.

([21]) جريدة الأهرام – الأحد ٢٣ من المحرم ١٤٣٣هـ- ١٨ ديسمبر ٢٠١١ السنة العدد ١٣٦ العدد ٤٥٦٢٦.

([22]) المصدر جريدة الأهرام – الأحد ١٣ من ربيع الأول ١٤٣٣هت- ٥ فبراير ٢٠١٢ السنة ١٣٦ العدد ٤٥٧١٦.

([23]) المصدر جريدة الأهرام – الاثنين ١٢ من ربيع الآخر ١٤٣٣هت- ٥مارس ٢٠١٢ السنة ١٣٦ العدد ٤٥٧٤٥.

([24]) المصدر جريمة الأهرام – الاثنين ١٨ من رمضان ١٤٣٣هـ- ٦ أغسطس ٢٠١٢ السنة ١٣٧ العدد ٤٥٨٩٩.

([25]) المصدر جريدة الأهرام – الخميس ٦ من رجب ١٤٣٤هـ- ١٦ مايو ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦١٨٢

([26]) المصدر جريدة الأهرام – السبت ٢٧ من شعبان ١٤٣٤هـ- ٦ يوليو ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦٢٢٣

([27]) المصدر جريدة الأهرام – الأحد ٢٨ من شعبان ١٤٣٤هت- ٧ يوليو ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦٢٣٤

([28]) المصدر جريدة الأهرام – الثلاثاء ١٤ من رمضان ١٤٣٤هـ- ٢٣ يوليو ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦٢٥٠.

([29]) المصدر جريدة الأهرام – الأربعاء ١٥ من رمضان ١٤٣٤هـ- ٢٤ يوليو ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦٢٥١

([30]) المصدر جريدة الأهرام – الاثنين ١٢ من شوال ١٤٣٤هـ ١٩ أغسطس ٢٠١٣ السنة ١٣٨ العدد ٤٦٢٧٧

([31]) المصدر جريدة الأهرام – الخميس ٦ من ذو القعدة ١٤٣٤هـ- ١٢سبتمبر ٢٠١٣ السنة ١٣٨ العدد ٤٦٣٢٦.

([٣٢]) المصدر جريدة الأهرام – الاثنين ٢ من ذو الحجة ١٤٣٤هـ - ٧ أكتوبر ٢٠١٣ السنة ١٣٧ العدد ٤٦١٨٢
([٣٣]) المصدر جريدة الأهرام – الخميس ١٧ محرم ١٤٣٥هـ - ٢١نوفمبر ٢٠١٣ السنة ١٣٨ العدد ٤٦٣٧١.
([٣٤]) المصدر جريدة الأهرام – الخميس ٢٢ من ذو الحجة ١٤٣٥هـ ١٦ أكتوبر ٢٠١٤ السنة ١٣٩ العدد ٤٦٧٠٠.
([٣٥]) المصدر جريدة الأهرام – السبت غرة محرم ١٤٣٦هت- ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤ السنة ١٣٩ العدد ٤٧٨٣٦..
([٣٦]) المصدر جريدة الأهرام – الست ٦ من ربيع الأول – ١٤٣٩هت- ٢٥نوفمبر ٢٠١٧ السنة ١٤٢ - العدد ٤٦١٨٢
([٣٧]) المصدر جريدة الأهرام – الأربعاء ٢ من ربيع الآخر ١٤٣٩هـ-٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ السنة ١٤٢ العدد ٤٧٨٦١.
([٣٨]) أحمد كامل البحيرى، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام ٢٠١٦، دراسات ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص١.
([٣٩]) أحمد كامل البحيرى، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام ٢٠١٦ دراسات (م.س.ذ) ص١.
([٤٠]) أحمد كامل البحيرى : تشريح بنية التنظيمات الإرهابية العشوائية في مصر، أحوال مصرية، العدد ٦٤، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٧) ص١٠٨.
([٤١]) أحمد كامل البحيرى، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام ٢٠١٦ دراسات (م.س.ذ) ص٤.
([٤٢]) أحمد كامل البحيرى ، تشريح بنية التنظيمات الإرهابية العشوائية في مصر (م.س.١) ص١٠٩.
([٤٣]) أحمد كامل البحيرى، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام ٢٠١٦ دراسات (م.س.ذ) ص٥ WWW.acpss.ahram.org.eg
([٤٤]) أحمد كامل البحيرى تشريح بنية التنظيمات الإرسابية العشوائية في مصر، (م.س.ذ) ص١١٣.
([٤٥]) أحمد فلاح، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، ضمن أعمال ندوة تشريعات مكافحة الإرهاب فى الوطن العربى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، (الرياض : مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٩)، ص٩٨.

(٤٦) عبدالله الأشعل، تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٢) ص١٣٥.

(٤٧) رفيق الشيلى، مدى كفاءة الأجهزة الأمنية العربية في الظاهرة الإجرامية، (الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ١٩٩٩)، ص١٦٩.

(٤٨) محمد مسعود قيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته، (الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١١)، ص١٥٧-١٥٨.

(٤٩) محمد أبوالفتوح الغنام، الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، ١٩٩١)، ص٣٢٠.

(٥٠) نورهان الشيخ، المؤتمر الأول لمركز « الجمهورية » لدراسات الإرهاب (القاهرة، ٤ أبريل ٢٠٠٧).

(٥١) نشأت عثمان الهلالى وآخرون، قدرات الأجهزة الأمنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب، (م.س.ذ)، ص١٢٨-١٢٩.

(٥٢) جامعة الدولة العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الباب الثانى، الفصل الأول، الفرع الأول، تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية، المادة الثالثة، القاهرة ، ١٩٩٨/٤/٢٢.

(٥٣) عمر حسن عدس، آفاق التعاون الدولى، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد ١١ (القاهرة : مطابع الشرطة، ١٩٩٧م) ص١٤.

(٥٤) حسين الشريف، الإرهاب الدولى وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين عام، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٧) ص١٣٢.

(٥٥) مأمون محمد سلامة، تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٩) ص١٦٢.

(٥٦) جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الباب الثانى، الفصل الأول، الفرع الثانى، التعاون العربى لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، المادة الرابعة، القاهرة، ١٩٩٨/٤/٢٢.

(٥٧) منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولى جوانبه القانونية ووسائل مكافحة في القانون الدولى العام، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٦) ص٩٥-٩٦.

(٥٨) الأمم المتحدة، الاجتماع العام الستين للجمعية العامة، نيويورك، ١٤ : ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥٩) الأمم المتحدة، الإطار الاستراتيجيى، خطة عمل في مواجهة الإرهاب، البند ثانياً، تدابير منع الإرهاب ومكافحته، الجلسة العامة رقم ٩٩، نيويورك، ٨ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٦٠) الأمم المتحدة، الإطار الاستراتيجي، خطة عمل في مواجهة الإرهاب ، (م.س.ذ).

(٦١) الأمم المتحدة، الإطار الاستراتيجي، خطة عمل في مواجهة الإرهاب ، (م.س.ذ).